بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني

لكلية الاقتصاد - جامعة سرت

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقـع والتطلعـات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي أ. د. حسين مسعود أبومدينة

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع د. حنان مفتاح شعبان

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 126 / 2023م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-35-8

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ

المجادلة: ١١

د. سليمان مفتاح الشاطر
رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

د. علي مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم
رئيس اللجنة التحضيرية

عبدالحليم مفتاح الشاطر
رئيس اللجنة الاعلامية

د. محمد هدية درياق	عضو اللجنة العلمية
أ. مصباح مفتاح الدليو	عضو اللجنة التحضيرية
خـــالـــد جمعة مهلهل	عضو اللجنة الاعلامية
سفيان سالم الشعالي	عضو اللجنة الاعلامية
علي مصطفى مكادة	عضو اللجنة الاعلامية

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر	5 - 4
كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية أ. د. الطيب محمد القبي	6
كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب	7
كلمة رئيس اللجنة التحضيرية أ . إبراهيم محمد عبدالكريم	8
واقع نظام الإدارة المحلية في ليبيا، دراسة حالة على بلدية طرابلس المركز أ. د. وائل محمد جبريل د. علي عبد الفتاح بن حليم	40 - 9
قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1996 – 2020 د. صقر حمد الجيباني أ. د عبد العزيز علي صداقة أ. آسيا جمعة التركاوي	62 - 41
القطاع السياحي والتنمية المكانية في ليبيا د. حسين فرج الحويج	84 - 63
اللامركزية كآلية للإصلاح الشامل في ليبيا دراسة للأبعاد والقيود د. هند خليفة الصويعي أ. علي محمود الفاخري	118- 85
واقع تفويض السلطة وانعكاساتها على الأداء المؤسسي من وجهة نظر الإداريين دراسة حالة دائرة توزيع الكهرباء بالمنطقة الوسطى/ سرت – 2022 د. فتحية أبو بكر أبو شويتة د. عباس عبد الله الحسين	152-119
دور المركزية الإدارية في التنمية المكانية في ليبيا أ. د. صبري جبران محمد الكرغلي د. عبدالباسط عبدالله العمروني	178-153

المحتويات

العنوان	الصفحة
اللامركزية في تمكين النشاط التسويقي لإمكانية تقديم التنمية المكانية كمنتج مدخل استدلالي استنباطي د. يوسف إبراهيم الجدائمي	218-179
أثر توحيد الممارسات المحاسبية على تعزيز النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي في ضوء معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام د. سعاد عياش علي امعرف	238-219
اللامركزية كخيار استراتيجي في تعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع من منظور الاستدامة أ . فاطمة منصور فرج	262-239
اللامركزية وأثرها على الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية الليبية (دراسة ميدانية على فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت) أ. إبراهيم محمد عبدالكريم د. علي مفتاح التائب Abdul Hamid Habbe	290-263
المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات وأثرها على فاعلية الأداء الرقابي دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة د. أحمد عطية محمد د. عبد السلام عاشور	312-291
أثر تطبيق محاسبة مراكز المسؤولية في الرقابة وتقييم الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية (دراسة حالة الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة) د. عبدالفتاح محمد كرزمه د. ناصر ميلاد بن يونس	334-313
أثر تنمية الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية بكلية الاقتصاد العجيلات بجامعة الزاوية د. عمار المبروك الأشقر	364-335

المحتويات

العنوان	الصفحة
انعكاسات تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية كأداة لتحسين التنافسية المصرفية "الواقع والصعوبات" (دراسة حالة المصرف التجاري الوطني) أ. مفتاح عثمان الرفاعي أ. محمد عبد المولى المهدي	380-365
السلطة التشريعية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية في توزيع الاختصاص د. علي منصور إشتيوي أ . جمال مفتاح أبوحجر	390-381
المركزية والاستقرار السياسي في ليبيا (2014 - 2022) د. الفيتوري صالح السطي	416-391
واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية، دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية د . فوزي محمود اللافي الحسومي	438-417
The Role of Centralization-Coordination-Decentralization towards Success decentralization in industrial sector in Libya: A case study *Ali M. Bakeer*	450-439
Implementation of the fiscal decentralization policy in Indonesia *Nurbayani Mediaty* *Ibrahiem Mohammed A. Syamsuddin* *Abdul Hamid Habbe*	476-451

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

تُعَدُّ المؤتمرات العلمية من أهم المناشط التي تهتم بها الجامعة وتدعمها منذ تأسيسها، حيث ترى أنَّها من أهم مهامها الرئيسة التي تسعى إلى استمرارها؛ نظراً لما تقدمه هذه المؤتمرات من بحوث علمية تسهم في تحسين الكثير من جوانب الحياة المختلفة، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في خلق الجو المناسب وتأمين اللقاءات الأكاديمية والبحثية التي تجمع نشطاء المجتمع العلمي لتقديم ومناقشة أفضل ما توصلوا إليه، وتقديمه لمصلحة المجتمع وخدمة مستقبله.

و**حرصًا** من الجامعة على انعقاد هذه التجمعات العلمية؛ فقد عقدت عددًا من المؤتمرات التخصصية برعايتها؛ وها هي اليوم تعقدُ المؤتمر العلمي الدولي الثاني، والذي تنظمه وتشرف عليه كلية الاقتصاد تحت عنوان (**المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا" الواقع والتطلعات**").

لقد أصبحت التنمية المكانية محط أنظار العديد من دول العالم ومختلف المجتمعات، لكونها أحد أركان الأنشطة الأساسية الهادفة في تقدم الدول والمجتمعات، حيث تحتل عمليات التخطيط والتطوير للتنمية الشاملة؛ إذ أنها تساعد في تطوير البنى التحتية، وخلق فرص العمل، وتوفير التعليم والرعاية الصحية.

كما تُعدُّ المركزية إحدى أهم التوجهات التنظيمية التي تتبعها الدول، والحكومات، والمؤسسات في العملية الإدارية، حيث يُمكن من خلالها تحقيق العملية التنسيقية بين مُختلف الوحدات ذات العلاقة بذلك الكيان المؤسسي إذا طُبِّق بالطريقة المثلى.

وختاماً.. نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أسهم في إنجاح هذا المؤتمر، من بحَّاث ومحكَّمين ولجان علمية وتحضيرية، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر وفائق التقدير إلى اللجنة الإعلامية التي أخرجت هذا العمل إلى النور من خلال نشره في هذا الكتاب الذي نضعه بين أيديكم للاستفادة منه، ولنضعه أيضاً بين أيدي المختصين للعمل بتوصياته.

آملين من الله العلي القدير التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية و رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.. أمَّا بعد :

في سبيل السعي للارتقاء بنشر الإنتاج العلمي ودعمه، يسرنا أن نضع بين أيدي الباحثين والقراء الكرام كتاب المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد بجامعة سرت، والذي يناقش موضوعاً مهماً يُمثل رافداً من روافد تطور وازدهار الدولة، وهو (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا).

حيث يُعدّ هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات التي أقامتها الجامعة، من حيث العنوان، فمناقشة أثر المركزية على التنمية المكانية، يُمكِّننا من معرفة أثر المركزية السلبي على تنمية الأماكن النائية والبعيدة عن مركز الدولة، ويبين لنا الأثر الإيجابي للنظام اللامركزي الذي يحقق حتمًا نتائج جيدة في حالة تطبيقه بالشكل الصحيح.

ويحظى هذا المؤتمر بمشاركة نخبة متميزة من الباحثين، ينتمون إلى عدة جامعات ومعاهد عُليا، واستعانت اللجنة العلمية بنخبةٍ من خيرة الأساتذة المختصّين من مختلف الجامعات الليبية في سبيل تقييم الأوراق العلمية التي تصلها وتحكيمها، حيث كان لهم الدور الفاعل في الارتقاء بجودتها، من خلال تبيان جوانب القصور وإجراء بعض التعديلات المطلوبة إن وجدت

وفي الختام لا يسعني إلاَّ أنْ أشكر جميع اللجان التي أسهمت في إنجاح هذا المؤتمر، ونبارك الجهد المبذول والتفاني والإخلاص الصادق في العمل في ظل التسهيلات المقدمة من إدارة الجامعة. سائلين الله عز وجل أن يُعيننا ويجعل السداد والنجاح حليفنا في إقامة هذا المؤتمر العلمي، والخروج من خلاله بنتائج علمية مميزة تصب في خدمة المجتمع في كل مجالاته، وتوصيات مهمة تثري المكتبات العلمية، وتساعد في وضح الحلول المناسبة.

نتمنى للجميع التوفيق في هذا المؤتمر

والسلام عليكم

أ. د. الطيب محمد القبي

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين.

أما بعد..

انطلاقاً من الدور المناط بكلية الاقتصاد جامعة سرت لدعم الملتقيات العلمية والنشاط العلمي، وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية في هذا المجال، ودعماً للبيئة المجتمعية؛ فقد اسدل الستار على فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد، تحت عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا، وبالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن كل الزملاء بلجان المؤتمر يسرني ويشرفني أن أقدم هذا الإصدار والمتضمن للمحتوى العلمي للمؤتمر ومخرجاته، وندعو الله أن نكون قد وفِّقنا في هذا العمل، وأن يحوز على رضى القارئ العزيز، وأن يحقق المرجو منه.

وأخيرًا يسرني أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت؛ لدعمها فعاليات هذا المؤتمر، وكل الشكر والتقدير للجنة العلمية واللجنة التحضيرية بالمؤتمر، ولكل من بذل أدنى جهد في تنفيذه، ولا يفوتني أن أشكر كل الزملاء الذين ساعدوا وأسهموا في إعداد هذا الكتاب وإخراجه بالشكل اللائق والمشرّف.

ختامًا أتمنى كل التوفيق لجميع زملائي بكلية الاقتصاد، وكل الزملاء بالقلعة العلمية جامعة سرت، وأتمنى أن تكون دائمًا وأبدًا منارة للعلم يهتدي بها الجميع...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. على مفتاح التائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، والصلاة والسلام على نبينا محمد الموصوف بأحسن الصفات:

أمَّا بعد:

إنَّه وفي هذا المقام، وباختتام فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد جامعة سرت، والذي حمل عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا- الواقع والتطلعات)، يسعدني أنْ أُهنئ نفسي أولاً وكل زملائي بكلية الاقتصاد وجامعة سرت بنجاح هذا المحفل العلمي، وظهوره بالصورة التي تليق بمؤسستنا العريقة، كما يسعدني أيضًا أن أقدم هذا الكتاب _الذي يحتوي على كل الجهود العلمية القيمة التي تدارست وتناولت محاور هذا المؤتمر_ لكل الأكاديميين المتخصصين والمهتمين وكل المؤسسات ذات العلاقة، وآمل أن يجدوا فيه الفائدة المرجوة.

وتقديرًا لكل الجهود المبذولة في سبيل نجاح هذا المؤتمر؛ لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجميع أعضاء اللجنة التحضيرية على جميل التزامهم والإخلاص في عملهم، وكل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء اللجنة العلمية على مهنيتهم وتعاونهم في إتمام العديد من مهام اللجنة التحضرية، كما أُثني على الجهود الكبيرة التي بذلها رئيس المؤتمر ومساندته لنا يدًا بيد لإنجاز كل ما هو مطلوب، والشكر أيضًا موصولًا للمشرف العام للمؤتمر على دعمه اللامحدود وتذليله الصعاب لتسهيل أعمال اللجنة وقيامها بواجبها على أكمل وجه.

وأخيرًا لا يفوتني أن أشكر كل من أسهم في إصدار هذا الكتاب، والحمد لله وما توفيقنا إلاَّ به.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم

رئيس اللجنة التحضيرية

اللامركزية وأثرها على الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية الليبية
(دراسة ميدانية على فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت)

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم
كلية الاقتصاد/ جامعة سرت

د. علي مفتاح التائب
كلية الاقتصاد/ جامعة سرت

Abdul Hamid Habbe
Hasanuddin University- Indonesia

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم اللامركزية، وكذلك مفهوم الصيرفة الخضراء ، كما سعت الدراسة إلى قياس مستوى اللامركزية في فروع المصارف التجارية، وكذلك التعرف على واقع تنفيذ أعمال الصيرفة الخضراء بتلك الفروع، إضافة إلى ذلك فإن الدراسة هدفت للتعرف على أثر اللامركزية على تحقيق الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية الليبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، ولتجميع البيانات الأولية المطلوبة فقد تم تصميم استمارة استبيان ووزعت على عينة الدراسة، وتم اللجوء أيضًا إلى المراجع والمصادر المختلفة لتغطية البيانات الثانوية والمتمثلة في التأطير النظري والمفاهيمي للدراسة، وللقيام بالإجراءات التحليلية فقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة الدراسة ومتغيراتها، والمتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذلك الاختبارات الاستدلالية والمتمثلة في اختبار(T) للعينة الواحدة (t-test-one sample) والانحدار الخطي البسيط (Simple regression analysis)؛ لغرض اختبار الفرضيات والحصول على نتائج بالخصوص. توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج ومن أهمها إنَّ المستوى العام لواقع اللامركزية بفروع المصرفية عينة الدراسة قد ظهر بمستوى ضعيفاً ويعكس هذا ارتفاع مستوى المركزية، وأظهرت النتائج بأنَّ مستوى تنفيذ أعمال الصيرفة الخضراء بتلك الفروع قد كان ضعيفًا أيضًا، كما أنه توجد علاقة خطية موجبة (طردية) ضعيفة فيما بين متغيرات الدراسة ولكن لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية فيما بين اللامركزية وتحقيق الصيرفة الخضراء بفروع المصارف التجارية موضع الدراسة .

الكلمات المفتاحية: اللامركزية، الصيرفة الخضراء، فروع المصارف التجارية.

Decentralization and its impact on green banking in Libyan commercial banks

(A field study on the branches of commercial banks in the city of Sirte)

Ibrahiem Mohammed A.
Sirte University-Libya

Ali Muftah Eltaeb
Sirte University-Libya

Abdul Hamid Habbe
Hasanuddin University- Indonesia

Abstract :

The study aimed to identify the concept of decentralization as well as the concept of green banking. The study also sought to measure the level of decentralization in the branches of commercial banks, as well as to identify the reality of implementing green banking in these branches. In addition, the study aimed to identify the impact of decentralization on achieving green banking in Libyan commercial banks. To achieve all that the researchers relied on the descriptive method and to collect the primary data a questionnaire was designed and distributed to (study sample), and the secondary data was collected from references and from another several resources. The researchers also used simple statistical methods of arithmetic mean, standard deviation, and T test one sample and Simple regression analysis to test study hypothesis. According to the opinion trends of chosen sample the study concluded that the general level of the reality of decentralization in the banking branches of the study sample appeared at a weak level, and this reflects the high level of centralization, and the results showed that the level of implementation of green banking in these branches was also weak, and there is a weak positive linear relationship between the variables of the study, but there is no significant effect Statistics between decentralization and achieving green banking in the branches of the commercial banks that were studied.

Key words: Decentralization, green banking, branches of commercial banks.

1- المبحث الأول: (الإطار العام للدراسة)

1-1- المقدمة:

إنَّ قيام المصارف التجارية بتقديم أنشطتها وأعمالها المصرفية في بيئة العمل قد يتأثر بالعديد من الجوانب التي من شأنها أنْ تدعم وتساعد بشكل إيجابي في تأدية تلك المصارف لمهامها، بالإضافة إلى عوامل أخرى قد تحد بشكل أو بآخر من أن تمارس المصارف أعمالها المصرفية بالشكل المطلوب والتي تظهر أحيانًا في صورة عوامل سياسية، سياسات عامة، تشريعات، لوائح وقوانين وإجراءات العمل التنظيمية وشكل التنظيم الإداري، وكنتيجة للزيادة المضطردة والسريعة في الاقتصادات حول العالم والذي تزامن معه تطور مضطرد في الأنشطة الصناعية غير المقننة، والتي أدت بدورها إلى إحداث مشاكل وأضرار كبيرة في النظام البيئي، وبطبيعة عملها كانت المصارف التجارية أحد الممولين لتلك الصناعات غير المنضبطة مما أدى ذلك إلى ظهور العديد من جمعيات حماية البيئة ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك المنظمات الحقوقية والتي أبدت إزعاجها تجاه ما يحدث للبيئة من تطاول بما يضر حياة المجتمعات، وأدانت أيضًا كل المؤسسات الداعمة لتلك المشروعات بما في ذلك المصارف التجارية، الأمر الذي اضطر المصارف التجارية إلى أن تأخذ كل الاعتبارات البيئية عند ممارسة نشاطاتها أو أثناء القيام بدعمها وتمويلها للمشاريع التي تتماشى مع المعاهدات الدولية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي الهادفة للحد من تأثير النشاط البشري على المناخ، ومن هنا برزت اعمال الصيرفة الخضراء التي تهتم بدعم وتمويل المشاريع الصديقة للبيئة والمتمثلة في مشروعات الطاقة المتجددة والبديلة ومشروعات إعادة تدوير المخلفات وكل المشروعات الاقتصادية الأخرى التي تأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار، وتحد من التلوث البيئي لضمان استدامة التنمية الاقتصادية، ونظرًا لأهمية هذا الموضوع وانطلاقًا من الدور المناط بالمصارف التجارية للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه البيئة والمجتمع ونظرًا لتوجه العديد من المصارف حول العالم في دعم وتمويل المشاريع الخضراء، وبالإشارة إلى الجوانب التي تم ذكرها سابقًا والتي قد تعيق أو تحد من أن تقوم المصارف بواجبها اتجاه البيئة المجتمعية بما في ذلك عنصر التنظيم الإداري ومستويات المركزية واللامركزية فيما بين إدارات المصارف التجارية وفروعها؛ فقد جاءت هذه الدراسة لتحاول معرفة ما إذا كان هناك تأثير لمستوى اللامركزية على تنفيذ أعمال الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية الليبية.

1-2 مشكلة الدراسة:

تأسيساً على ما تمَّ عرضه في مقدمة الدراسة، من الواضح أنه لربما قد تؤثر مستويات اللامركزية على أداء القطاع المصرفي وعلى أعماله وأنشطته المصرفية، وذلك جراء مستوى الصلاحيات الممنوحة فيما بين الإدارات الرئيسة للمصارف وفروعها المنتشرة في أغلب المناطق الجغرافية في ليبيا؛ الأمر الذى دعا للبحث في ذلك، والتحقق من حقيقة ما إذا كان هناك تأثير لمعدلات اللامركزية على عمل فروع المصارف التجارية، حيث جاءت هذه الدراسة لتتحقق من تأثير اللامركزية على تحقيق الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية الليبية، كما تم أخذ كل مديري ومسؤولي فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت كمجتمع للدراسة، هذا و يمكن صياغة مشكلة **الدراسة** في التساؤل الرئيس الآتي:

– هل تؤثر اللامركزية على تحقيق الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية الليبية؟

1-3 أهمية الدراسة: –

تتجلَّى الأهمية التطبيقية لهذه لدراسة من خلال النتائج التي سوف يتم الحصول عليها، والتي تبين أثر اللامركزية على الأعمال والأنشطة المصرفية، وخصوصًا الصيرفة الخضراء، وتتيح الدراسة أيضًا التعرف على واقع اللامركزية وكذلك مستوى تنفيذ الصيرفة الخضراء بفروع المصارف موضع الدراسة، وكل ذلك من شأنه أن يساعد صناع القرار على القيام بإجراء التصحيحات المناسبة، والتي من خلالها أن تساعد أيضًا في قيام المصارف بدورها المناط بها وعلى أكمل وجه سواء إن كان ذلك عن طريق إحداث معالجات في مستوى المركزية ومنح الصلاحيات، أو عن طريق التركيز على الدور البيئي والمجتمعي للمصارف، والتي تعد الصيرفة الخضراء أحد أهم مرتكزاتها، ولربما تزداد أهمية الدراسة من أهمية تناول متغيرات الموضوع نفسه، إذ أنه وعلى حسب علم الباحثين تعتبر من الدراسات القلائل بالبيئة الليبية إن لم تكن الأولى إلى تاريخ إجراء هذه الدراسة، والتي سعت إلى الوقوف على واقع اللامركزية والمركزية بالقطاع المصرفي التجاري الليبي وأيضًا مستوى توافر عمليات التمويل الأخضر (الصيرفة الخضراء) التي تقوم بها فروع المصارف موضع الدراسة، وهذا ما يفيد في إثراء المعرفة وتقديم الإضافة المرجعية العلمية والبحثية في هذا المجال.

1-4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

1-4-1- استعراض الإطار المفاهيمي الخاص بماهية اللامركزية وماهية الصيرفة الخضراء.

1-4-2-التعرف على مستوى اللامركزية والمركزية فيما بين فروع المصارف والإدارات الرئيسة والسلطات العليا.

1-4-3- التعرف على واقع تطبيق الصيرفة الخضراء بفروع المصارف التجارية الليبية والعاملة بمدينة سرت.

1-4-4- الـتعرف على أثر اللامركزية على تحقيق الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية الليبية.

1-4-5. اختبار الفرضيات المقدمة في الدراسة واستخلاص النتائج، وكذلك تقديم توصيات بالخصوص .

1-5 فرضيات الدراسة:

استناداً إلى مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

- الفرضية الأولى-Ho1 لا تخضع فروع المصارف التجارية موضع الدراسة للمركزية وتحظى بدرجات عالية من الصلاحيات واستقلالية لتأدية اعمالها المصرفية.

- الفرضية الثانية Ho2- لا تقوم فروع المصارف التجارية موضع الدراسة بتطبيق أعمال الصيرفة الخضراء وبالمستويات المطلوبة.

- الفرضية الثالثة Ho3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية فيما بين اللامركزية وتحقيق الصيرفة الخضراء بفروع المصارف التجارية موضع الدراسة .

1-6 منهجية ونموذج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها، وذلك من خلال جمع البيانات الثانوية والأولية من مصادر متنوعة، ومن بعد تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي المناسب، حيث تم الرجوع إلى الكتب والأبحاث والدراسات السابقة والتقارير والمنشورات، وكذلك استخدام شبكة المعلومات (الإنترنت)؛ وذلك لتجميع البيانات الثانوية بما يفيد تغطية الجانب النظري من الدراسة والحصول على المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم الحصول على البيانات الأولية من خلال توزيع استبيان على عينة الدراسة، وصُمِّم هذا الاستبيان خصيصاً لهذا الغرض ولمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، وسبق ذلك إجراء استطلاع للرأي من خلال المقابلة الشخصية لبعض مدراء ورؤساء أقسام بفروع المصارف موضع الدراسة، والحديث معهم حول درايتهم بمتغيرات الدراسة خصوصًا

فيما يتعلق بماهية الصيرفة الخضراء وأجاب أغلبهم أن المصارف تقوم ببعض أعمال الصيرفة الخضراء دون الانتباه إلى أنَّ تلك الأعمال تندرج تحت ما يسمي بالتمويل الأخضر أو أعمال الصيرفة الخضراء، ولتحليل متغيرات **الدراسة** واختبار فرضياته وذلك من خلال الإجابة المتجمعة والمتضمنة للاستبيان، وللوصول إلى تحليل يعكس مخرجات **الدراسة** فقد تم إجراء المعالجات الإحصائية لجميع البيانات المتجمعة، حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، ومن خلاله تم استخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت والمتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذلك الاختبارات الاستدلالية والمتمثلة في اختبار(T) للعينة الواحدة(t-test-one sample) والانحدار الخطي البسيط (Simple regression analysis) لغرض الحصول على نتائج **الدراسة** وتقديم توصيات بالخصوص.

نموذج الدراسة: –

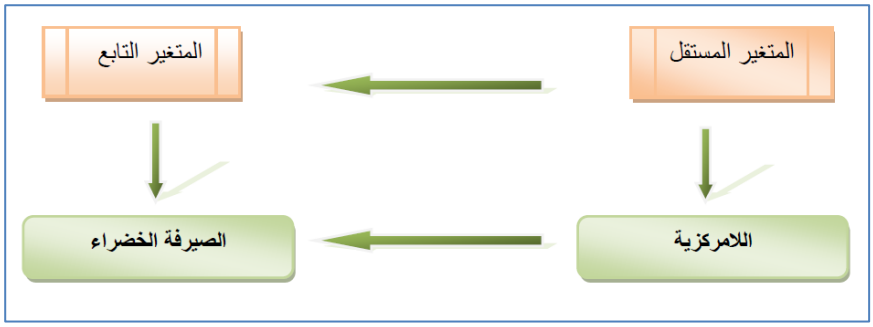

من إعداد الباحثين.

1-7حدود الدراسة: –

1-7-1-الحدود المكانية: انحصرت الحدود المكانية للدراسة في النطاق الجغرافي لمدينة سرت، وهو نطاق تواجد فروع المصارف التجارية.

1-7-2-الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية للدراسة في الفترة الزمنية التي أُجريت فيها الدراسة، وذلك في الفترة الممتدة فيما بين شهر أكتوبر لسنة 2022م إلى شهر يناير لسنة 2023م.

1-8 مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع مديري ورؤساء الأقسام العاملين في فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت، وهي: مصرف التجارة والتنمية، مصرف شمال أفريقيا، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة الرئيس سرت، المصرف التجاري، مصرف الوحدة الوكالة-جامعة سرت، ونظرًا لصعوبة الحصول على العدد الإجمالي للمجتمع والقيام بالمسح الشامل للمفردات فقد تقرر أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، وبلغ حجم العينة 49 فرداً (بعدد 7 استمارات استبانة لكل مصرف)، واستجوب منهم فعلياً 43 فردًا ليمثلوا بذلك مجتمع الدراسة.

1-9- الدراسات السابقة:

1-9-1- دراسة ميلود وعبدالجليل (2022) بعنوان: دور اللامركزية المحلية في المحافظة على البيئة، وهدفت الدراسة إلى إعطاء مفهوم حول ماهية الجماعات المحلية من خلال المراحل التي مرت بها، وكذلك إبراز دور اللامركزية المحلية المتمثلة في البلدية والولاية في المحافظة على البيئة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أنه بالرغم من القوانين التي أصدرتها دولة الجزائر والخاصة بحماية البيئة بما في ذلك حزمة القوانين التي تساعد في عمل الهيئات اللامركزية في مجال الحفاظ على البيئة إلاَّ أن تلك القوانين لم تطبق بفاعلية عطفًا على غموضها، ولا توجد تشريعات شارحة لها، واستنتجت الدراسة أيضًا أن الحفاظ على البيئة لا يتأتى فقط من خلال الحكومة المركزية أو السلطة المحلية بل بتظافر جميع الجهود من قطاع خاص ومواطنين وجمعيات؛ للمساعدة في تقديم المبادرات والتمويل والإعداد والتنفيذ.

1-9-2- دراسة عبدالحق خنتاش (2011) بعنوان: مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم الإطار النظري والقانوني الذي يخول الإدارات المحلية من خلال الصلاحيات الممنوحة لها أن تقوم بأعمالها فيما يتعلق بحماية البيئة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن السلطات المحلية والهيئات اللامركزية لا يمكنها مواجهة ظاهرة التلوث البيئي بمفردها بالرغم من الصلاحيات الممنوحة لها، إلاَّ أن انعدام الإمكانيات وعدم الحصول على الدعم اللازم يحول دون أن تقوم هذه الهيئات بواجبها على أكمل وجه اتجاه البيئة والمجتمع .

1-9-3-دراسة عروج، عدنان حبيب (2022) بعنوان: دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية في العراق، هدفت الدراسة إلى إبراز الأهمية الاقتصادية لعملية التحول نحو الإدارة اللامركزية، وأثر ذلك على تخفيف حدة الأزمات الناتجة عن النظام المركزي وتحقيق العدالة وتوزيع الاستثمارات محليًا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أبرزها: أنه وبالرغم من تحقيق بعض الأقاليم نجاحات كبيرة في التنمية المحلية من خلال تطبيق نظام اللامركزية الإدارية إلا أنه لا توجد في العراق إرادة سياسية واضحة للتغيير نحو اللامركزية الإدارية الموسعة على صعيد الوحدات الإدارية والمحلية والأقاليم والمحافظات، وأيضًا عدم وجود استعداد فعلي لتحرير الموارد المالية اللازمة لممارسة الصلاحيات التي من شأنها أن تدفع لإحداث التغيير ورفع مستويات التنمية المحلية .

1-9-4- دراسة بن عمر، الأخضر(2022) بعنوان: التحول نحو المصارف الخضراء بين الواقع والمأمول، وهدفت الدراسة إلى إبراز دور المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تكييف خدماتها المصرفية بما يدعم المشاريع والاستثمارات الصديقة للبيئة؛ للتقليل من أثر التغيرات المناخية واستنزاف الموارد الطبيعية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التوجه نحو المصارف الخضراء لا يزال ضعيفًا في الدول العربية نظرًا لوجود العديد من العقبات والتحديات كانخفاض تدفق الاستثمار في المشاريع الخضراء، وتدني الأرباح المحصلة منها .

1-9-5- دراسة بن جعفر، رشا، بو حناش، مروة (2021) بعنوان: واقع الصيرفة الخضراء في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في واقع تطبيق الصيرفة الخضراء بمختلف أبعادها في البنوك التجارية بالأسقاط على حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأخذ عينة من الوكالات البنكية العاملة بولاية ميلة، وبينت نتائج الدراسة أن هناك تطبيق ضعيف للصيرفة الخضراء في الوكالات البنكية عينة الدراسة، وذلك في بعدي تطبيق الإدارة الإلكترونية ومدى انتشار خدمات الصيرفة الخضراء، بينما لا يوجد أي تطبيق للبعدين الآخرين، وهما: مراعاة البعد البيئي في تصميم البنية التحتية للوكالات البنكية، وأخذ البعد البيئي في قرار منح التمويل .

1-9-6- (التعليق على الدراسات السابقة):

من خلال مراجعة الدراسات السابقة تبين أنَّ جزءًا منها تناول دور اللامركزية في الحفاظ على البيئة، وذلك من خلال عمل الهيئات المحلية والإدارات المحلية في القيام بدورها اتجاه البيئة، كما تناولت أحد الدراسات الدور الذي يمكن أن تلعبه اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية، وناقشت بعض الدراسات الأخرى واقع الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية، وما هو المأمول في مجال الصيرفة الخضراء، هذا واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في محاولتها التعرف على واقع الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية مع اختلاف بيئة التطبيق، وتميزت عنها في كونها ذهبت إلى أبعد من ذلك في كونها حاولت التعرف على مستويات اللامركزية واثرها على واقع تطبيق اعمال الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية الليبية.

2- المبحث الثاني (الإطار النظري للدراسة)

2-1- مفهوم اللامركزية :

يسمح النظام اللامركزي بتوزيع الاختصاصات بين الجهاز المركزي للدولة والوحدات الإدارية المحلية فيها. (الجبور، جمانة، 2022 ، ص107).

كما تعرف بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع الأنشطة والواجبات بين الأجهزة المركزية والأجهزة المحلية.(ربايعة، 1995، ص15).

إن تمتع الهيئات اللامركزية بشخصية معنوية تعني أن تمنح الشخصية المعنوية لتؤكد استقلالها وعدم تبعيتها للسلطة المركزية.(القبيلات، 2008، ص 52).

إذا كانت الهيئات اللامركزية تعتمد في تمويلها على الإدارة المركزية فإن ذلك ينقص من استقلالها، ويجعلها خاضعة للسلطة المركزية، ولذلك فإن استقلال الهيئات اللامركزية ماليًا يمكنها من تنفيذ مشاريعها وقراراتها التنموية دون حاجة لموافقة السلطات المركزية . (الزعبي، 1985، ص17) .

2-2-أهمية اللامركزية :

1 - ترتيب أفضل لأولويات الانفاق التي تواجه الإدارات المحلية، وتمنح الاستفادة لتخصيص الموارد والكوادر البشرية المرتبطة بالخدمات الأساسية، وكذلك البنية التحتية بما يلبي الاحتياجات المجتمعية.

2 – تعمل على لمس أدق الاحتياجات التنموية لتتعاطى معها الإدارات والمجالس المحلية بصورة أكثر فاعلية.

3 – تساعد اللامركزية على استدامة المرافق والخدمات من خلال قدرة السلطات المحلية على تنسيق البرامج التنموية على المستوى المحلي بما يضمن تحقيق التنمية المحلية .(العجارمة، 2016).

2-3-مميزات اللامركزية :

1 – تخلص الإدارة العليا من الضغوط التي يحتمل أن تحدث من العاملين أو المنتفعين .

2 – تحقيق السرعة في اتخاذ القرارات ومعالجة الانحرافات دون انتظار التعليمات من الإدارة العليا .

3 – تحقيق الانسجام فيما بين الإدارات العليا والدنيا، وتحقيق التكاملية التنظيمية .

4 – تنمي القدرات الإدارية عند صغار المديرين، وتنمية شعورهم بالمشاركة الإيجابية في اتخاذ القرارات.

5 – مخاطر القرارات تكون ضعيفة وموزعة، وبالتالي يكون تأثيرها على إدارة واحدة وليس لعدد كبير من الوحدات الإدارية.

2-4-عيوب اللامركزية :

1 – تناقض وعدم اتساق القرارات المتخذة بين الإدارات المختلفة .

2 – قد ينتج عنها هدر في الموارد نظرًا لازدواج الخدمات التي تقدمها الإدارات المختلفة.

3 – صعوبة الرقابة وضعف التنسيق مع السلطات العليا؛ مما يؤدي إلى تشتيت الأهداف وضعف التنسيق.

4 – قد تؤدي إلى تفشي الفساد المالي والإداري؛ نظرًا لاتخاذ كل وحدة إدارية قراراتها على حده. (العكيلي، 1992، ص162).

2-5-مفهوم الصيرفة الخضراء :

هي الخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف لعملائه الذي يراعي الأثر البيئي والاجتماعي في أعمالهم .(سلمان،2017، ص22).

ويُطلق عليها أيضًا بالصيرفة الأخلاقية والاجتماعية أو المصرف الأخضر، وهو مصرف مشابه لعمله للمصرف العادي لكنه يراعي العوامل الاجتماعية والبيئية. (الامام،

2017، ص22).

كما تعرف بأنها اتجاهًا جديدًا للصيرفة، والذي يسعى إلى توفير الدعم المالي منخفض التكلفة وطويل الأجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون، زيادة كفاءة استخدام الأموال العامة، فتعمل الصيرفة الخضراء على تحقيق النمو لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد ككل مع الحفاظ قدر المستطاع على سلامة البيئة .(الرفاعي واخرون، 2019، ص452).

كما عُرِّفتْ بأنها قيام المصارف بتقديم الخدمات المصرفية والتمويلية بشكل يراعي العوامل البيئية الاجتماعية .(محمد، 2020، ص 2).

وعُرِّفت بأنها الفلسفة التي يتبعها المصرف إذ يتبادل الفائدة بين المصرف وعملائه والاقتصاد؛ للحد من الآثار السلبية اتجاه البيئة .(سلام، 2020، ص 42).

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الصيرفة الخضراء: بأنها شكل من أشكال المصارف مشابه للمصرف العادي، إلا أنه يعطي اهتمامًا خاصًا للعوامل البيئية والاجتماعية، ضمن الخدمات التي يقدمها لعملائه، والترويج للأنشطة الصديقة للبيئة والتي تضمن تنمية اقتصادية كبيرة .

2-6-أسباب الصيرفة الخضراء ومبرراتها:-

1 – الأزمة المالية: في 2008 والتي أحدثت أشر أزمة كساد (سهو، 2010، ص259).

2 – تغير المناخ بسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون .(إبراهيم، 2013، ص 116) .

3 – ارتفاع سعر النفط وأسعار الطاقة التقليدية بصفة عامة.

4 – أزمة الغذاء وارتفاع أسعار المنتجات أو قلة المعروض منها.

5 – أزمة المياه المستمرة وتلوث مصادرها.

6 – ظهور الثورة الصناعية وما صاحبها من تلوث بيئي.

2-7-خصائص الصيرفة الخضراء: (الجوزي، 2010، ص 45)

1 – تحفيز الطلب عن طريق تغطية 100% من التكاليف الأولية.

2 – الاستفادة من الأموال العامة عن طريق جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة نحو أسواق الطاقة النظيفة .

3 – إعادة تدوير رأس المال العام، وذلك لتوسيع الاستثمار الأخضر .

4 – الحد من أوجه القصور في السوق .

5 – توسيع نطاق حلول الطاقة النظيفة في أسرع وقت ممكن .

2-8-أهداف الصيرفة الخضراء :

1 – تقليل التعاملات الورقية إلى أدنى المستويات، والتركيز على المعاملات الإلكترونية، مثل: استخدام أجهزة الصراف الآلي والمصرفية المتنقلة والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. (الشيخي والجزراوي، 1998، ص 48).

2 – حماية البيئة عن طريق إعادة استخدام الموارد، وإعادة تدوير المخلفات فضلاً عن كفاءة استخدام الطاقة . (عجام، 2001، ص 55) .

3 – تقليل الآثار البيئية التشغيلية باستمرار برصد الأداء البيئي وتنفيذ وتقييم برنامج الإدارة البيئية وإدارة المخلفات، وتشجيع الشراء الأخضر وتوفير مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية الالكترونية . (الاشوح، 2003، ص 63).

4 – استحداث العديد من الوظائف الخضراء التي يكون لها أثر في تقليل معدلات البطالة. (الحجار، 2003، ص40).

5 – السعي إلى التخفيض من حدة الفقر، عن طريق دعم الوظائف الخضراء التي تعد جسر يربط بين القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الاستدامة البيئية . (المولي، 2017، ص505).

2-9-تحديات الصيرفة الخضراء :

1 – مخاطر السمعة: قد تواجه المصارف خطر فقدان سمعتها إذا ما استطاعت الحفاظ على مشاركتها في الاستثمار الأخضر.

2 – تكاليف التشغيل المرتفعة:

3 – تحدي العنصر البشري: إذ تحتاج المصارف الخضراء إلى الموظفين ذو الخبرة والمهارة لضمان تقديم الخدمات المالية بجودة عالية للعملاء .(الرفاعي وآخرون، 2019، ص454).

4 – انخفاض التدفق الموجه للاستثمار في المشاريع الخضراء .

5 – عدم وجود المصادر الموثوقة لتقييم الاستثمارات الخضراء .

6 – انخفاض جودة الخدمات المصرفية الموضوعة للمشاريع الخضراء .

7 – انخفاض الأرباح المحصلة من المشاريع الخضراء .

8 – عدم وجود مبادئ واضحة المعالم لتبني الصيرفة الخضراء.(عبد الأمير، 2019، ص40-41)

3- المبحث الثالث (الجانب العملي للدراسة)

3-1-مجتمع وعينة الدراسة:

كما ذكر سابقًا فإن مجتمع الدراسة تمثل في جميع مديري ورؤساء الاقسام العاملين في فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت (مصرف التجارة والتنمية، مصرف شمال أفريقيا، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة الرئيس سرت، مصرف التجاري، مصرف الوحدة جامعة سرت)، ونظرًا لصعوبة الحصول على العدد الإجمالي للمجتمع والقيام بالمسح الشامل للمفردات فقد تقرر أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، وبلغ حجم العينة 49 فرداً (بعدد 7 استمارات استبانة لكل مصرف)، واستجوب منهم فعلياً 43 فردًا ليمثلوا بذلك مجتمع الدراسة وكانت نتائج التوزيع كالآتي:

جدول (1) توزيع استمارة الاستبيان.

البيان	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	49	%100
الاستمارات المستلمة	43	%88
الاستمارات لم يتم استلامها	6	%12
الاستمارات الغير صالحة لتحليل	0	0
الاستمارات الخاضعة للتحليل	43	%90

ويبين الجدول أعلاه توزيع الاستمارة على عدد من مديري ورؤساء فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت، حيث تم توزيع عدد (49) استمارة استبيان، وتم تحليل (43) استمارة وبنسبة 88%. ومثلت هذه النسبة مجموع الاستمارات المستلمة والخاضعة للتحليل.

ويبن الجدول رقم (2) أدناه عدد الاستمارات المستلمة من كل مصرف من أصل عدد (7) استمارات موزعة لكل فرع من الفروع المصرفية، وكما هو مبين فإنه تم استلام الغالبية العظمى من الاستبيانات، ومن كل الفروع المصرفية موضع الدراسة.

جدول(2) الاستمارات المستلمة حسب كل مصرف.

اسم المصرف		Frequency التكرار	Valid Percent النسبة الصالحة	Cumulative P النسبة المجمعة
Valid	مصرف التجارة والتنمية	7	16.3	16.3
	مصرف شمال أفريقيا	7	16.3	32.6
	مصرف الجمهورية	6	14.0	46.5
	مصرف الصحاري	6	14.0	60.5
	مصرف الوحدة الرئيسي سرت	6	14.0	74.4
	مصرف التجاري	6	14.0	88.4
	مصرف الوحدة جامعة سرت	5	11.6	100.0
	Total	**43**	**100.0**	

3-2 أداة جمع البيانات (الاستبيان):

اشتملت استمارة الاستبيان على جزئين رئيسين، هما: الجزء الأول، وهو المتعلق بخصائص عينة الدراسة "المعلومات الخاصة، وهي اسم المصرف وكذلك عدد سنوات الخبرة والمؤهل العلمي وأيضًا المسمى الوظيفي للمستجوبين، أما الجزء الثاني من الاستبيان فقد تمثل في البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة حيث احتوى على محورين (2) تمثل بمجملها متغيرات الدراسة، حيث يتألف المحور الأول من تسعة (9) مفردات يتحدد من خلالها التعرف على مستوى اللامركزية التي تخضع لها الفروع المصرفية موضع الدراسة، بينما اتضمن المحور الثاني على عدد ثمانية عشر (18) فقرة تمثل بذلك العبارات الاستفهامية، والتي من خلالها يتحدد واقع تطبيق المصارف لأعمال الصيرفة الخضراء ولغرض قياس واختبار متغيرات الدراسة تم اللجوء إلى استخدام مقياس ليكرث الخماسي في قياس هذه الفقرات على النحو الآتي:

جدول (3) درجات بدائل الإجابة على فقرات الاستبيان

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

حيث كان الوسط الحسابي الفرضي (لأداة القياس) هو (3)، وتم استخراجه عن طريق المعادلة الرياضية الآتية (1+2+3+4+5) /5=3، وتم تصنيف إجابات العينة من خلال الوسط المرجح لقيم المقياس، وذلك من خلال الاعتماد على معادلة طول الفترة ($\frac{5-1}{5} = 0.80$) ويوضح الجدول رقم (3) فترات اتجاه آراء العينة:

جدول (4) فترات اتجاه آراء العينة.

المتوسط المرجح	1.79–1	2.59–1.80	3.39–2.60	4.19–3.40	5 –4.20
اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
مستوى الممارسة	ضعيف جدًا	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدًا

3–3– المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل المعلومات المتجمعة والمتحصل عليها من العينة المستجوبة عن طريق استخدام الطرق الإحصائية المناسبة، والتي تفي بالغرض والمتمثلة في برنامج الحزم الإحصائية (spss)، واستخدمت مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت والمتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بهدف تحديد اتجاهات أفراد العينة حول كل فقرة، كما تم أيضًا استخدام الاختبارات الاستدلالية والمتمثلة في اختبار(T) للعينة الواحدة (t-test-one sample) والانحدار الخطي البسيط (Simple regression analysis)، وذلك لغرض اختبار فرضيات الدراسة ومن ثم استخلاص النتائج، وتقديم توصيات بالخصوص واستخدم أيضًا مقياس معامل (**ألفا كرونباخ** ومعامل الصدق)، لمعرفة واظهار مستوى ثبات العينة وصدق أداة الدراسة.

3–4–وصف توزيع خصائص العينة:

جدول (5) توزيع خصائص العينة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ماجستير	2	%4.7
	بكالوريوس	31	%72
	دبلوم عالي	10	%23.3
	الإجمالي	**43**	**%100**
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	6	%14
	من 5 إلى 10 سنوات	18	%41.9
	من 11 إلى 15 سنة	15	%34.9
	أكثر من 15 سنة	4	%9.2
	الإجمالي	**43**	**%100**
المسمى الوظيفي	مدير	3	%7
	رئيس قسم	40	%93
	الإجمالي	**43**	**%100**

يوضح الجدول رقم (5) أعلاه توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي وسنوات الخبرة، وكذلك المسمى الوظيفي ومن خلال الجدول يتضح أن كل أفراد العينة من الشريحة المتعلمة، والتي تحمل شهادات تمكنها من فهم التساؤلات الموجهة لهم، وكذلك أيضًا فيما يتعلق بسنوات الخبرة فقد اظهرت النتائج أن سنوات الخبرة مرتفعة مما يتيح الاستفادة من هذه الخبرات في إعطاء الإجابات المقنعة والواقعية، كما أظهر الجدول إن الغالبية العظمى من المستجوبين كانوا من رؤساء الأقسام بالإضافة إلى بعض المديرين، وكل ذلك يدعم موثوقية المعلومات والنتائج المتحصل عليها، وتساعد بكل تأكيد في تحقيق وأهداف الدراسة.

3-5-ثبات وصدق أداة الدراسة:

لاختبار دقة وثبات القياس ومدى الاعتمادية، فقد تم اختبار ثبات الاستبيان عن طريق إخضاع فقراته لاختبار قوة الثبات "معامل ألفا كرونباخ" وكانت نتائج الاختبار كما هو موضح بالجدول أدناه.

الجدول (6) يوضح نتائج ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات فقرات الاستبيان وصدقها.

المحاور		عدد العبارات	معامل الثبات	قيمة الصدق
محاور الدراسة	1. محور مستوى اللامركزية	9	0.672	0.819
	2. محورالصيرفة الخضراء	18	0.71	0.842
	الاجمالي	43	0.72	0.848

يتبن من الجدول أعلاه (6) أن قيمة ألفا كرونباخ الممثلة لمحور الدراسة الأول (مستوى اللامركزية)، قد بلغت (67%) وبدرجة صدق وصلت إلى (89%)، وبالنسبة إلى المحور الثاني (الصيرفة الخضراء) فقد بلغ معامل الثبات (71) وبدرجة صدق بلغت (82%)، هذا وظهر معامل الثبات الكلي بنسبة (72 %) وبدرجة صدق نسبتها (84%) وبالنظر إلى كل هذه النسب المتحققة تعتبر جميع النسب مقبولة وتدل على ثبات العينة لتكون مناسبة لتحقيق أهداف البحث، ويعزز ذلك ارتفاع نسب صدق الأداة مما يدعم ذلك، ويؤكد اعتمادية وصلاحية أداة القياس لتحقيق أهداف الدراسة.

3-6-تحليل ومناقشة نتائج الدراسة :

يوضح الجدولان (7، 8) على التوالي الفقرات الخاصة بالمحور الأول للدراسة والمحور الثاني، وكذلك مؤشرات ونتائج أراء العينة التي من شأنها أن تساعد في معرفة واقع اللامركزية،

وكذلك واقع تنفيذ أعمال الصيرفة الخضراء بفروع المصارف التجارية، وتم توضيح ذلك من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الممارسة لكل فقرة، وأيضًا إجمالي المؤشرات الخاصة بالمحورين .

جدول (7) يوضح مستوى اللامركزية

الترقيم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
1	يمارس فرع المصرف اعماله المصرفية بموجب قرار من الجهات التشريعية وليس بموجب قرار من الإدارة الرئيسة.	1.4651	0.6305	ضعيف جدًا
2	يمكن لإدارة الفرع ان تضع وتعتمد نظام عملها الداخلي وهي مستقلة فيما يتعلق بتنظيمات العمل.	2.4651	1.0082	ضعيف
3	يمتلك الفرع بالذمة المالية وكذلك الذمة القانونية المستقلة عن الإدارة الرئيسة.	1.8372	0.8978	ضعيف
4	يتم تعيين المسؤولين وكذلك الموظفين بالفرع عن طريق ادارة الفرع وليس عن طريق الإدارة الرئيسة .	1.9070	0.7811	ضعيف
5	يكتسب فرع المصرف صلاحياته بموجب قرار من السلطات التشريعية وليس بقانون أو قرار إداري من قبل الإدارة الرئيسة .	1.7674	0.6844	ضعيف جدًا
6	تمتلك إدارة الفرع بأن تقوم بسن التشريعات الكاملة واللوائح والقوانين لتنظيم العمل دون الرجوع للإدارة الرئيسة .	1.5581	0.6287	ضعيف جدًا
7	لدى إدارة الفرع الاستقلالية المالية التامة فيما يتعلق بمصادر الحصول على الأموال وكذلك في سياسيات توجيهها في مجالات الخدمة المصرفية أو الاستثمارات.	2.8372	0.8978	متوسط
8	يمتلك فرع المصرف الاستقلالية الكاملة في عملية رسم السياسات والخطط المستقبلية لتحقيق أهدافه.	2.6512	1.0438	متوسط
9	.يتوفر لدى الفرع مصادر دعم وتمويل مستقلة بالإضافة الى احقية الفرع في الحصول على الارباح واستخدامها لصالحه.	2.0000	0.7559	ضعيف
	المتوسط المرجح	2.0543	0.3466	ضعيف

من خلال استعراض الجدول رقم (7) يتضح الآتي:

1.كما هو مبين من الجدول رقم (7) ومن خلال المتوسطات الحسابية، والتي تراوحت فيما بين (2.837 و 1.558) وكذلك قيم الانحراف المعياري لكل فقرة، والتي تراوحت هي أيضًا فيما بين (1.0438 و 0.3466) يتضح أن إجابات العينة متمركزة أغلبها حول متوسطها الحسابي، ولا يوجد تشتت في الإجابات حول الفقرات الاستفهامية، والتي المناط بها قياس وتحديد مستوى اللامركزية أو المركزية التي تخضع لها فروع المصارف التجارية موضع الدراسة وذلك على حسب آراء العينة، وتراوح أيضًا مستوى الممارسة لغلب الفقرات فيما بين (ضعيف وضعيف جدًا) ماعدا الفقرتان السابعة والثامنة، والتي ظهرت مستويات ممارستها بالمستوى المتوسط، وذلك فيما يتعلق بالاستقلالية للفرع، وذلك فيما يتعلق بمصادر

الحصول على الأموال وكذلك في سياسيات توجيهها في مجالات الخدمة المصرفية أو الاستثمارات، وكذلك بالنسبة باستقلالية الفرع في رسم الخطط والسياسات لتحقيق أهدافه.

2. من خلال الجدول وبالنظر إلى المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرات المحور والمتعلق بقياس مستوى اللامركزية التي تحظى بها فروع المصارف التجارية فقد تبين أن المتوسط المرجح قد بلغ (2.054)، وبانحراف معياري قيمته (0.346) مما يعني بالمجمل أن كل إجابات أفراد العينة متمركزة حول متوسطها الحسابي، ولا يوجد تشتت في الإجابات ومن خلال المتوسط الحسابي تبين أن مستوى الممارسة، قد ظهر بالمستوى الضعيف وكما هو موضح بالجدول، ومن خلال ذلك يمكننا القول بأن مستوى الاستقلالية ومنح الصلاحيات قد كان ضعيفًا لدى فروع المصارف التجارية موضع الدراسة وهذا يعكس بالمقابل مستوى المركزية المرتفع الذي تخضع له تلك الفروع .

ومن خلال استعراض الجدول رقم (8) يتضح الآتي :

1. يتضح من الجدول إن أعلى متوسط حسابي قد سجل للفقرة رقم (14)، وبلغ المتوسط ما قيمته (4.11) وبانحراف معياري (0.73)، ومما يدل عدم تشتت الإجابات حول هذه الفقرة وليتأكد بذلك إن فروع المصارف موضع الدراسة تركز بشكل مرتفع على تقديم الخدمات الإلكترونية، وتقلص من استخدام الإجراءات والمعاملات الورقية والتي يمكن تعويضها الكترونيًا، وسجلت الفقرة الأولى ثاني أعلى متوسط حسابي وبقيمة (3.00) وبانحراف معياري قيمته (0.78) مما يؤكد أنَّ فروع المصارف تقوم بتمويل ودعم الوظائف بالمشاريع الخضراء للقضاء على الفقر وتقليص معدلات البطالة ولكن بمستوى متوسط، وحققت الفقرة الخامسة ثالث أعلى متوسط حسابي وبقيمة (2.95) وبانحراف معياري قيمته (1.13) مما يدل على إن الفروع المصرفية تسهم وبشكل متوسط في تمويل المبادرات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تدعم المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما سجلت الفقرة رقم (13) رابع أعلى متوسط حسابي وبقيمة (2.79) وبانحراف معياري قيمته (1.08) مما يؤكد بأن فروع المصارف تسهم بإجابيه ومستوى متوسط في دعم الحملات التطوعية كحملات التشجير العامة وحملات النظافة وغيرها، وفيما يتعلق بباقي الفقرات، وكما هو موضح من الجدول فإن مستوى الممارسة لها قد كان ضعيفًا، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لتلك الفقرات فيما بين (2.48 و 1.95) وبانحرافات معيارية

تراوحت فيما بين (0.65 و 1.13) و يدل ذلك على إن الفروع المصرفية تمارس وبشكل ضعيف أعمال الصيرفة الخضراء الموضحة في تلك الفقرات.

الجدول (8) مستوى تطبيق الصيرفة الخضراء

الترقيم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
1	1.يقوم فرع المصرف بتمويل ودعم الوظائف بالمشاريع الخضراء للقضاء على الفقر وتقليص معدلات البطالة .	3.0000	.78680	متوسط
2	2.يقوم فرع المصرف بدعم وتشجيع تمويل الاستثمارات الخضراء.	2.3488	.84187	ضعيف
3	3.يلتزم الفرع بكل التشريعات والمعايير الدولية والمحلية الداعمة لأعمال الصيرفة الخضراء.	2.4419	.95873	ضعيف
4	4. يقوم المصرف بتوعية وتثقيف موظفيه وكذلك البيئة المجتمعة بماهية الصيرفة الخضراء واهمية تطبيقها.	2.1163	.82258	ضعيف
5	5. يسهم فرع المصرف في تمويل المبادرات الاجتماعية والاقتصادية التي من شانها ان تدعم المساواة والعدالة الاجتماعية.	2.9535	1.13292	متوسط
6	6.يقدم الفرع خدمات استشارية متخصصة لتسهيل عملية تنفيذ المشاريع التنموية الخضراء وكذلك الاستفادة من أعمال الصيرفة الخضراء.	1.9535	.65296	ضعيف
7	7.يولي فرع المصرف اهتماما كبيراً لزيادة حصته في تمويل الانشطة والاستثمارات الخضراء.	2.1860	.90648	ضعيف
8	8. يقدم الفرع مزايا وخدمات خاصة لأصحاب المبادرات والمشروعات الخضراء.	2.2326	.89542	ضعيف
9	9.يعتمد فرع المصرف استراتيجيات وخطط مستقبلية للقيام بدوره في تعزيز التنمية المستدامة الخضراء.	2.3488	1.13145	ضعيف
10	10.يسهم فرع المصرف في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة والصديقة للبيئة.	2.0233	.73964	ضعيف
11	11. يقدم الفرع الدعم اللازم للتعامل مع القضايا المتعلقة بالتلوث البيئي .	2.1860	.93238	ضعيف
12	12. يقوم فرع المصرف بتمويل المشاريع المتعلقة بإقامة المساحات الخضراء والأخرى المتعلقة بالحفاظ على الطبيعة ومواردها.	2.4884	1.00882	ضعيف
13	13.يسهم فرع المصرف وبإجابيه في الحملات التطوعية كحملات التشجير العامة وحملات النظافة وغيرها.	2.7907	1.08140	متوسط
14	14.يقلص فرع المصرف من تعاملاته الورقية الكلاسيكية ويركز على استخدام التكنولوجيا من خلال توفير خدمات مصرفية الكترونية متكاملة .	4.1163	.73060	مرتفع
15	15.يدعم المصرف المشاريع الخاصة بإعادة تدوير المواد التالفة ومشاريع استرشاد الاستهلاك في الطاقة .	2.1628	.81446	ضعيف
16	16.يقوم المصرف بتمويل مشاريع البني التحتية والابنية الخضراء الصديقة للبيئة .	2.5581	.85363	ضعيف
17	17.يسهم المصرف بتمويل المشاريع والانشطة التي تستهدف نظافة مياه البحر وضمان الحصول على مياه صالحة للشرب والاهتمام بمصادر المياه والاستفادة منها في المشاريع الزراعية.	2.3721	.72451	ضعيف
18	18.يسهم المصرف في تمويل مشاريع النقل والمواصلات التي تتماشى مع النظام البيئي ولا تؤثر على المناخ والبيئة والصحة العامة .	2.0698	.70357	ضعيف
	المتوسط المرجح	2.4638	.36448	ضعيف

2. من خلال الجدول وبالنظر الى المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرات المحور والمتعلق بقياس مستوى تنفيذ فروع المصارف التجارية لأعمال الصيرفة الخضراء فقد تبين أنَّ المتوسط المرجح قد بلغ (2.468) وبانحراف معياري قيمته (0.364)؛ ممَّا يعني بالمجمل أن كل إجابات أفراد العينة متمركزة حول متوسطها الحسابي، ولا يوجد تشتت في الإجابات ومن خلال المتوسط الحسابي تبين أن مستوى الممارسة قد ظهر بالمستوى الضعيف، وكما هو موضح بالجدول، ومن خلال ذلك يمكننا القول أنَّ مستوى تنفيذ أعمال الصيرفة الخضراء بتلك الفروع قد كان ضعيفاً.

3-7- اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى-Ho1 لا تخضع فروع المصارف التجارية موضع الدراسة للمركزية، وتحظى بدرجات عالية من الصلاحيات واستقلالية لتأدية أعمالها المصرفية.

الجدول (9) يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى

One-Sample Test						
الفرضية الاولى	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	17.891	42	.000	0.94574	1.0524	0.8391

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية 0.00 وبالتالي فهو اقل من 0.05 ليتأكد وجود دلالة إحصائية عند هذا المستوى وبمقارنة قيمة (t) المحسوبة والتي تساوي (17.89) نجدها أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (2.018) وذلك عند درجة حرية 42؛ مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تفترض بأن فروع المصارف التجارية موضع الدراسة تخضع للمركزية ولا تحظى بدرجات عالية من الصلاحيات واستقلالية لتأدية أعمالها المصرفية.

❖ الفرضية الثانية: Ho2- لا تقوم فروع المصارف التجارية موضع الدراسة بتطبيق أعمال الصيرفة الخضراء وبالمستويات المطلوبة.

الجدول (10) يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية

One-Sample Test						
الفرضية الثانية	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	9.646-	42	.000	.53618-	.6483-	.4240-

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية 0.00 ، وبالتالي فهو أقل من 0.05 ليتأكد وجود دلالة إحصائية عند هذا المستوى وبمقارنة قيمة (t) المحسوبة والتي تساوي (9.64-) نجدها أقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (2.018) وذلك عند درجة حرية 42؛ مما يعني رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية والتي تفترض بأن فروع المصارف التجارية موضع الدراسة لا تقوم بتطبيق أعمال الصيرفة الخضراء وبالمستويات المطلوبة.

❖ الفرضية الثالثة:Ho3 – لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية فيما بين اللامركزية وتحقيق الصيرفة الخضراء بفروع المصارف التجارية موضع الدراسة. والجداول الآتية توضح تحليل ونتائج اختبار الفرضية الثالثة.

الجدول (11) يوضح الارتباط بين متغيرات الدراسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.285[a]	.081	.059	.35364
a. Predictors: (Constant), اللامركزية				
b. Dependent Variable : الصيرفة الخضراء				

يتضح من الجدول أعلاه بأن قيمة معامل الارتباط تساوى 0.285 مما يدل على وجود ارتباط بين المتغيرين وبالنظر إلى مربع معامل الارتباط (معامل التحديد) نجد أنه يساوي 0.081 ليمثل بذلك نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع وبالرغم من وجود علاقة الارتباط هذه إلا أنها تعتبر ضعيفة إذ تقترب إلى درجة الصفر ويوضح الرسم البياني أدناه في الشكل رقم (1) نوع العلاقة والتي ظهرت علاقة خطية طردية لكن بدرجة ارتباط ضعيفة؛ ليعكس بذلك ضعف تأثير اللامركزية على الصيرفة الخضراء، وللتأكد من وجود الأثر ذو الدلالة الإحصائية لابد من القيام باختبار التباين (ANOVA)

شكل (1) يوضح نوع العلاقة بين متغيرات الدراسة

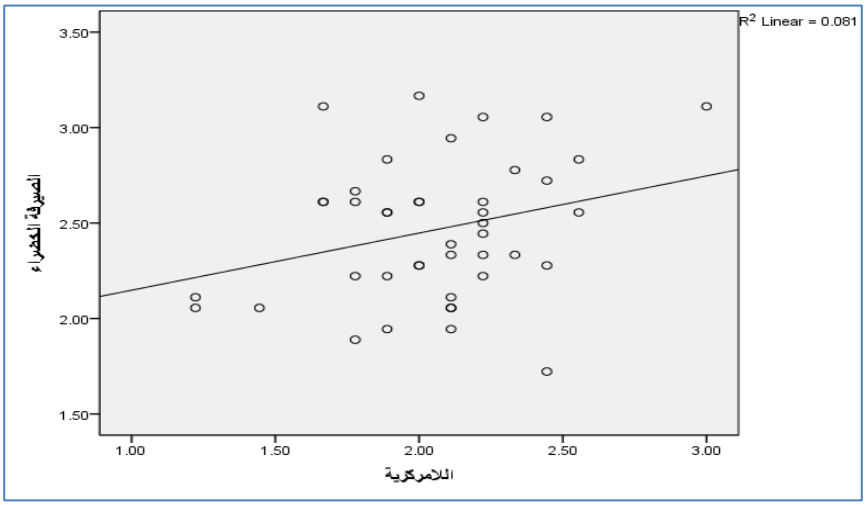

الجدول (12) يوضح نتائج اختبار التباين (ANOVA)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.452	1	.452	3.615	.064[b]
	Residual	5.127	41	.125		
	Total	5.580	42			
a. Dependent Variable الصيرفة الخضراء						
b. Predictors: (Constant) اللامركزية						

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة (F) تساوي 3.615، وهي قيمة غير دالة عند مستوى معنوية أقل من 5% حيث ظهر مستوى المعنوية بقيمة 6.4%، وهذا يعني أن الانحدار غير معنوي، ويؤكد بعدم القبول بوجود تأثير للامركزية على الصيرفة الخضراء عند مستوى معنوية أقل من 5% ولا يمكن بالتبعية أيضًا الاعتماد على قيم (B) المقدرة أو التعويض بها في معادلة الانحدار؛ لأنها لن تعطي التقديرات الصحيحة وفقًا لمستوى المعنوية المطلوب (5%)، وبالتالي نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري القائل بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية فيما بين اللامركزية، وتحقيق الصيرفة الخضراء بفروع المصارف التجارية موضع الدراسة .

4-المبحث الرابع (النتائج والتوصيات)

4-1-ملخص نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لاتجاهات آراء العينة، والتي عكست تقييم المستجوبين من فروع المصارف موضع الدراسة حول واقع اللامركزية، وكذلك تنفيذ أعمال الصيرفة الخضراء بتلك المصارف استنتجت الدراسة الآتي:

4-1-1-نستنج من خلال مناقشة نتائج المحور الأول للدراسة والمتعلق بقياس مستوى اللامركزية في فروع المصارف موضع الدراسة فقد تبين أن مستوى الاستقلالية ومنح الصلاحيات قد كان ضعيفًا لدى تلك فروع مما يعكس بالمقابل مستوى المركزية المرتفع الذي تخضع له تلك الفروع حيث بلغ المتوسط المرجح لهذا المحور (2.054) وبانحراف معياري قيمته (0.346)، وهو مستوى ضعيف مقارنة بجدول الممارسة المعد للمقارنة. وبالرغم من ذلك فقد حظت تلك الفروع بنوع من الاستقلالية في بعض الأعمال وبشكل متوسط وذلك فيما يتعلق.

4-1-2- بالرغم من ارتفاع مستوى المركزية بفروع المصارف الآن أنها قد حظت تلك الفروع بنوع من الاستقلالية في بعض الأعمال وبشكل متوسط فيما يتعلق بمصادر الحصول على الأموال وكذلك في سياسيات توجيهها في مجالات الخدمة المصرفية أو الاستثمارات، وكذلك بالنسبة لاستقلالية الفرع في رسم الخطط والسياسات، لتحقيق أهدافه وذلك على حسب آراء العينة.

4-1-3-أوضحت نتائج الدراسة من خلال اختبار فرضياتها بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات آراء العينة حول واقع اللامركزية بفروع المصارف موضع الدراسة، ليتأكد بذلك انخفاض وضعف مستوى اللامركزية وارتفاع معدل المركزية في المقابل.

4-1-4-نستنج من خلال مناقشة نتائج المحور الثاني للدراسة والمتعلق بقياس مستوى التنفيذ لأعمال الصيرفة الخضراء بفروع المصارف موضع الدراسة فقد تبين أن المستوى قد كان ضعيفا لدى تلك فروع، حيث بلغ المتوسط المرجح لهذا المحور ما قيمته (2.468) وبانحراف معياري قيمته (0.364) ومن خلال ذلك يمكننا القول بأن مستوى تنفيذ أعمال الصيرفة الخضراء بتلك الفروع قد كان ضعيفاً بالمقارنة بجدول الممارسة المعد للمقارنة، بالرغم من ذلك فقد تبين إن تلك الفروع وبشكل متوسط تقوم بممارسة بعض أعمال الصيرفة

الخضراء وتلك المتعلقة بدعم المشروعات التي تحد من معدلات البطالة والفقر والداعمة لتحقيق العدالة الاجتماعية وأيضًا قامت بتقليل خدماتها الورقية واتجهت نحو تقدم الخدمات الإلكترونية بالإضافة لقيام تلك الفروع بدعم الأعمال التطوعية، مثل: حملات التشجير وحملات النظافة العامة.

4-1-5- أوضحت نتائج الدراسة من خلال اختبار فرضياتها بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات آراء العينة حول واقع تنفيذ أعمال الصيرفة الخضراء بفروع المصارف موضع الدراس؛ ليتأكد بذلك انخفاض وضعف مستوى تنفيذ أعمال الصيرفة الخضراء بتلك الفروع.

4-1-6- أوضحت نتائج الدراسة أيضًا من خلال نتائج اختبار فرضياتها بأنه توجد علاقة خطية موجبة (طردية) ضعيفة فيما بين متغيرات الدراسة، ولكن لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية فيما بين اللامركزية وتحقيق الصيرفة الخضراء بفروع المصارف التجارية موضع الدراسة وقد يعزى السبب إلى ضعف مستوى اللامركزية وأيضًا ضعف مستوى تنفيذ أعمال الصيرفة الخضراء بتلك الفروع.

4-2 التوصيات:

4-2-1- نوصي الإدارة بفروع المصارف التجارية بمطالبتها للإدارات الرئيسة بمنحها المزيد من الصلاحيات بهدف رفع مستويات الأداء للفروع، وذلك فيما يتعلق بتقديم الخدمات بصفة العامة أو بهدف التركيز على إسهامها الفعال والحيوي في خدمة البيئة المجتمعية وقيامها بمسؤوليتها الاجتماعية بأكمل وجه والتي تعتبر أعمال الصيرفة الخضراء جزءً منها.

4-2-2- نوصي إدارات الفروع بالاستفادة المثلى والكاملة من الصلاحيات الممنوحة لها سابقًا، وذلك من خلال زيادة التوسع في دعم وتمويل المشروعات الخضراء، وزيادة التركيز على دعم مثل هذه المشروعات على اعتبارها من مقومات الأساسية الداعمة للتنمية المستدامة الخضراء.

4-2-3- نوصي إدارات المصارف العمل على زيادة الاهتمام برفع مستويات الوعي والتثقيف لدى كافة الموظفين في وذلك فيما يتعلق بمعرفة اليات وأدوات الصيرفة الخضراء، وكذلك أهمية الاستثمار في المشاريع الخضراء، عطفًا على توعية البيئة المجتمعية وتحفيزها للتوجه نحو هذه المشروعات.

4-2-4-دراسات مستقبلية مقترحة :

- ننصح الباحثين أن يقوموا بإجراء هذه الدراسة وبنفس متغيراتها على عينة أخرى من فروع المصارف التجارية الليبية أو أخذ الإدارات الرئيسة كمجتمع دراسة، ومن ثم يقاس مستوى اللامركزية فيما بينها مصرف ليبيا المركزي وقياس أثر ذلك على القيام بأعمال الصيرفة الخضراء.
- ننصح مستقبلاً لدراسة معوقات تطبيق اللامركزية، وكذلك معوقات تطبيق الصيرفة الخضراء.
- ننصح بدراسة مستقبلية تقدم مقترح استراتيجي للتحول نحو الصيرفة الخضراء.
- بإمكان الباحثين أيضًا أن يقوموا بقياس جودة الخدمات المصرفية فيما بين المركزية واللامركزية.

المصادر والمراجع:

أولاً:- الكتب

– القبيلات، حمدي، (2008)، القانون الإداري، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

– الزعبي، خالد، (1985)، التمويل المحلي للوحدات الادارية المحلية، عمان، المنظمة العربية للعلوم الإدارية.

– الشيخي، حمزة، الجزراوي، إبراهيم، (1998)، الادارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

– عجام، ميثب صاحب، (2001)، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

– الأشوح، زينب صالح، (2003)، الأفراد والبيئة ومداولة البطالة، دار غريب، القاهرة.

– الحجار، بسام، (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان.

– العكيلي، عبدالأمير عبدالعظيم علي، (1992)، مبادئ الإدارة العامة، مدخل بيئي وسياسي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.

ثانيًا :– الرسائل العلمية

–ربايعة، فاطمة، (1995)، دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

– عبد الامير، نور نبيل، (2019)، التمويل الأخضر ودوره في تحسين أداء المصارف الخضراء، دراسة استطلاعية لآراء عينة من مدراء المصارف، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة المصارف، جامعة كربلاء، العراق.

– ميلود، فرج، عبدالجليل، جقاوة، (2022)، دور اللامركزية المحلية في المحافظة على البيئة، رسالة ماجستير، جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق.

– عبدالحق، خنتاش، (2011)، مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة ورقلة.

– بن جعفر، رشا، بو حناش، مروة، (2021)، واقع الصيرفة الخضراء في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

ثالثًا :– المجلات والدوريات والمؤتمرات:

– الجبور، جمانة، (2022)، المركزية واللامركزية الادارية في الدولة الموحدة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 47 ، 22 إيلول 2022م.

– سلمان، رنا نبيل، (2017)، الصيرفة المستدامة أحد الأدوات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة التجارة العراقية الإلكترونية، العدد 10، وزارة التجارة العراقية.

– الإمام، صلاح الدين محمد أمين، رنا نبيل سليمان، (2017)، قياس توجهات المصارف نحو تطبيق أنشطة الصيرفة المستدامة، مجلة التجارة الإدارة والاقتصاد، العدد 111، جامعة التنقية الوسطى، بغداد.

– الرفاعي، عبدالمنعم محمد، وآخرون، (2019)، دور البنوك في دعم الاقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء في مصر، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، المجلد 48، العدد 2 ، ديسمبر 2019م.

– سلام، أسامة محمد محمد، (2020)، قياس توجهات المصارف الحكومية المصرية نحو تطبيق أنشطة الصيرفة الخضراء، المجلة العلمية للدراسة التجارية والبيئية، مصر، العدد 4 .

– الجوزي، جميلة، (2010)، التكامل الاقتصادي العربي، واقع وآفاق، مجلة اقتصادات شمال أفريقيا، العدد 5 .

– المولي، حافظ جاسم عرب، (2017)، دور الاقتصاد الأخضر في الحد من البطالة وتخفيض نسبة الفقر مع إشارة إلى العراق، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 6، العدد 2

– سهو، نزهات محمد، (2010)، الأزمة المالية العالمية الراهنة، المفهوم الأسباب والتداعيات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83 .

– إبراهيم، مروة خليل، (2013)، تأثير ظاهرة الاحتباس الحراري على الوطن العربي والحد من انتشارها، المجلة الدولية للتنمية، المجلد 2، العدد 1 .

– عروج، عدنان حبيب، (2022)، دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 11، العدد 41 .

– بن عمر، الأخضر، (2022)، التحول نحو المصارف الخضراء بين الواقع والمأمول، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 5 ، العدد 2 .

– أشرف، محمد، (2020)، دواية الصيرفة الخضراء والمصارف الاسلامية، مؤتمر جائزة المؤسسات المالية والمصارف الاسلامية الخامس للشراكة والمسؤولية المجتمعية، الكويت 11 يونيو 2020 .

– العجارمة، أحمد فايز، (2016)، دليلك المبسط إلى اللامركزية في الأردن .